

النشاط الائتماني للبنوك يبلغ نسبة 4.2 بالمئة على أساس سنوي

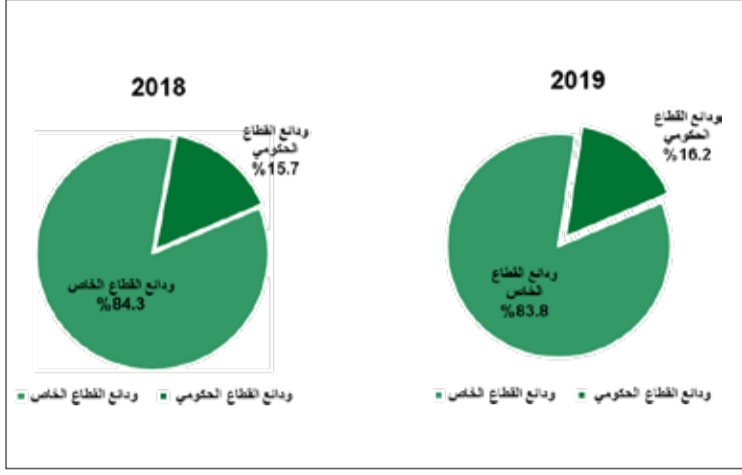
«بيتك»: ارتفاع إجمالي الودائع سنوياً 1.2% إلى 43.6 مليار دينار

دينار في يوليو 2018، وذلك بسبب تراجع الجنية الأسترالي بنحو 6.9% مقابل الدينار، وتراجع اليورو بنحو 4.2% مقابل الدينار، وذلك بسبب أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وعدم التوصل لاتفاق إلى الآن، فيما ارتفع الدولار الأمريكي بنحو 0.5% مقابل الدينار لنفس الفترة.

نمو الودائع: ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بنحو طفيف على أساس شهري بنسبة 0.01%، بينما تراجعت ودائع الادخار 3.7% ويلاحظ أنها أعلى نسبة تراجع خلال أكثر من 5 سنوات، وتراجعت أيضاً ودائع لأجل بنحو 1.8% على أساس شهري. وعلى ذلك تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يوليو على أساس شهري بنسبة 1.6% إلى 34.6 مليار دينار مقارنة مع 34.6 مليار دينار في يونيو 2019، وتراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة 0.3% وصو لاً إلى 2.52 مليار دينار مقارنة مع 2.53 مليار دينار في يونيو 2019.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي: اقتربت ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية الكويتية للمرة الثانية من حاجز 7.1 مليار دينار في يوليو مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 4.5% بينما ارتفعت على أساس شهري بنسبة 2.3% عن حجمها في يونيو 2019 البالغ نحو 6.9 مليار دينار.

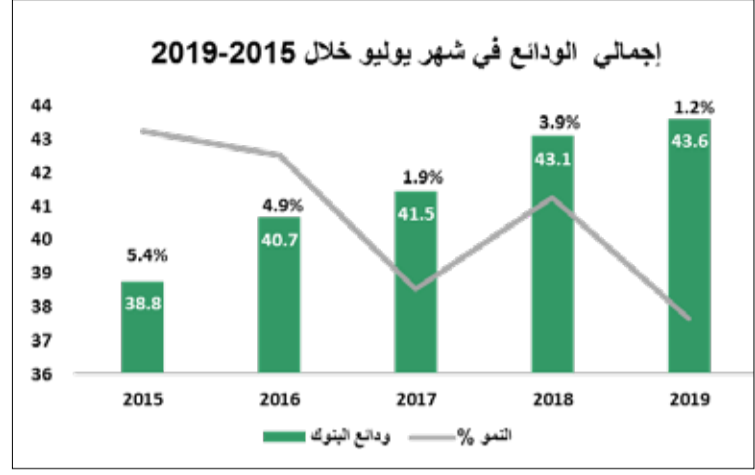
ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لأجلها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت إلى 94.9% من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في يوليو العام الحالي مقارنة مع 93.9% في يوليو العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5.1% مقابل 6.1% في يوليو 2018.



مع 15.3% في يوليو 2018. القطاع الخاص:

بلغت الودائع تحت الطلب نحو 9.1 مليار دينار في يوليو بزيادة 1.5% على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع الادخار لأول مرة خلال 3 سنوات وإن كان بنسبة طفيفة بلغت 0.7% حين سجلت 5.1 مليار دينار بنهاية يوليو، أي بتراجع 34.5 مليون دينار مقارنة مع قيمتها في يوليو 2018، بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى 19.8 مليار دينار بنحو 1.4% مقارنة مع قيمتها في يوليو 2018. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يوليو على أساس سنوي بنسبة 1.1% أي بأدنى زيادة في 3 سنوات إلى 34 مليار دينار.

على الجانب الآخر تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنسبة 0.3% لتبلغ 2.5 مليار دينار مقارنة مع 2.7 مليار



إلى 36.6 مليار دينار مقارنة مع 36.3 مليار دينار في يوليو 2018، في حين تراجعت بنسبة 1.5% عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في يونيو 2019 البالغ 37.1 مليار دينار.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93.1% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلاً عن نسبتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في يوليو 2018 البالغة 92.7%.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لأجلها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في يوليو 58.2% من ودائع العملة المحلية مقابل 58.1% في يوليو 2018، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف وتبلغ

ارتفاع ودائع القطاع الخاص إلى 36.6 مليار دينار مقارنة مع 36.3 مليار في يوليو 2018

34 مليار دينار ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بزيادة سنوية 1.1 بالمئة

تراجع ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية 5.7 بالمئة إلى 2.5 مليار دينار

نحو 26.8% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 26.7% في يوليو 2018،

وتراجعت حصة ودائع الادخار إلى 15% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة

اصدر بيت التمويل الكويتي «بيتك» تقرير عن تطور حجم الودائع لدى البنوك المحلية - يوليو 2019، وتطور حجم الودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية: ارتفع إجمالي الودائع في يوليو 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 1.2% إلى 43.6 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4.2% على أساس سنوي حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية في يوليو 2019 نحو 37.8 مليار دينار. بلغت قيمة النمو السنوي للودائع نحو 530.5 مليون دينار، مدفوعاً بارتفاع ودائع القطاع الحكومي بنسبة 4.5% (306.4 مليون دينار)، وودائع القطاع الخاص بنحو 0.6% (224.1 مليون دينار) على أساس سنوي.

وعند المقارنة على أساس شهري تراجع إجمالي الودائع بنحو 0.9%، وذلك بسبب تراجع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1.5% في يوليو أي ما يعادل 564.9 مليون دينار، مقارنة مع 37.1 مليار دينار في يونيو 2019، فيما ارتفعت الودائع الحكومية بنحو 2.3% أي ما يعادل 160.1 مليون دينار مقارنة مع 6.9 مليون دينار في يونيو 2019.

ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي في شهر يوليو: تراجعت حصة الودائع للقطاع الخاص لتمثل 83.8% من إجمالي الودائع في يوليو 2019 مقارنة مع 84.3% في يوليو 2018، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 16.2% من إجمالي الودائع مقارنة مع 15.7% في يوليو 2018. إجمالي ودائع القطاع الخاص: ارتفعت ودائع القطاع الخاص في يوليو على أساس سنوي بنسبة 0.6% أي 224.1 مليون دينار

«التجاري» يُجري تحديثات معتمدة على أنظمتها التكنولوجية

في إطار إستراتيجية البنك التجاري الكويتي الرامية إلى تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة بما يمكنه من تقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائه، فقد قرر البنك القيام ببعض أعمال الصيانة والتطوير والتحديث لنظم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من اختبارات وذلك صباح يوم الجمعة الموافق 20 سبتمبر 2019. ويؤكد البنك أن أعمال التحديث والصيانة والتطوير المشار إليها قد يترتب عليها حدوث إيقاف مؤقت لبعض

الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه، ونحن في البنك التجاري الكويتي إذ نعتذر سلفاً من عملائنا الكرام عن أي إزعاج قد يتسبب لهم جراء إيقاف بعض الخدمات التي تتطلبها الاختبارات المتوخة عنها، فإننا نتوجه إليهم بخالص التقدير على تفهمهم لمتطلبات تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات في البنك والتي تصب في النهاية في مصلحة العميل وتساعد البنك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء في كافة الأوقات.

حيازة الكويت من سندات الخزنة الأميركية تنخفض 0.9 بالمئة خلال يوليو



رَكَود اقتصادي بالولايات المتحدة في الوقت الذي تراجع فيه عائد الديون الحكومية لمدة 30 عاماً لأدنى مستوى على الإطلاق.

وتحتل الكويت المركز الثالث عربياً في حيازة سندات الخزنة الأميركية عقب المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز الأول بقيمة 180.8 مليار دولار، وتبعها الإمارات العربية المتحدة بـ 49.3 مليار دولار.

وعالمياً، جاءت اليابان في المركز الأول مستحوذة على سندات أميركية بقيمة 1.130 تريليون دولار، وتبعها الصين بـ 6.630 تريليون دولار، في حين تحتل كوريا الجنوبية المركز الثالث بقيمة 6.254 تريليون دولار، رغم انخفاضها شهرياً بـ 0.09 بالمئة.

انخفضت حيازة دولة الكويت من سندات الخزنة الأميركية خلال شهر يوليو 2019 بنسبة 0.90 بالمئة على أساس سنوي؛ وفق التقرير الشهري الصادر عن وزارة الخزنة الأميركية.

وبلغت حيازة الكويت من سندات الخزنة الأميركية في يوليو السابق 44 مليار دولار، مقارنة بـ 44.4 مليار دولار في يونيو السابق له، وعلى أساس سنوي، ارتفعت حيازة دولة الكويت من سندات الخزنة الأميركية 2.56 بالمئة، علماً بأنها كانت تبلغ 42.9 مليار دولار في يوليو 2018.

وزعت حيازة دولة الكويت في يوليو السابق بن 37.595 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و6.408 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

يُذكر أن شهر أغسطس الماضي، شهد انعكاس متحني عائد السندات الأميركية مخاوف حدوث

«زين» توقع اتفاقية شراكة مع مايكروسوفت لدفع عجلة التحول الرقمي بالكويت

الخطوة كلاً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حلول مايكروسوفت المتنوعة مثل Office 365 وغيرها من أدوات ذكاء الأعمال التي من شأنها أن تعمل على تمكين موظفيهم؛ وزيادة تفاعل عملائهم؛ وتعزيز عملياتهم وإعادة ابتكار منتجاتهم وخدماتهم. وبهذا الصدد، ذكرت إيمان الروضان الرئيس التنفيذي لشركة زين الكويت: «إن تعاوننا مع مايكروسوفت يأتي تحت مظلة رؤية زين الهادفة إلى توسيع نطاق شراكاتنا الاستراتيجية مع رواد التكنولوجيا العالميين حول العالم.

أعلنت زين المزود الرائد للخدمات الرقمية في الكويت عن شراكة تجمعها مع شركة مايكروسوفت، وذلك في إطار جهودها لتسريع عملية التحول الرقمي بين عملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير خدمات سحبية تتميز بالجودة العالية. ستتيح هذه الشراكة لعملاء زين الحاليين فرصة استكشاف واستخدام العديد من المزايا المختلفة، بالإضافة إلى ربط رواد الأعمال في دولة الكويت بالأدوات المناسبة والمتصّات التقنية المتطورة اللازمة للنمو والازدهار في ظل عصر الاقتصاد الرقمي العالمي، كما ستتمكن هذه

بورسلي: تطوير الواجهة البحرية ضرورة اقتصادية وتنموية



عبد الوهاب بورسلي

وهي منطقة ساحلية يمكن أن تصبح موكبة لأفضل المناطق الساحلية في العالمى ولفت إلى أن تطوير الواجهة البحرية يعزز من دورها في تحسين البيئة والاقتصادية والسياحية ولاسيما شواطئ الكويت وجعلها مناطق متميزة تصبح متنفس للمجتمعات العمرانية الجديدة في الشمال وتعزز من النمو السياحي للمناطق الداخلية كما وأنه ستصبح جاذبة للسياحة الخليجية خلال الفترة القليلة القادمة.

إنشاء حدائق خضراء وملاعب وأندية ومنشآت تسويق سياحي وترفيهية وخدمية تستقطب المجتمع المحلي والخليجي وتساهم في توفير فرص عمل ومشاريع للشباب

استثمارية تخدم انجاز المشاريع لافتاً إلى أن الكثير من الإبداعات والمشاريع سوف تطرح من ثم يتم اختيار وترشيح أفضلها للتنفيذ وبذلك يمكن بناء قاعدة ابداعية للمباردين الكويتيين بهدف استقبال الكفاءات والاستفادة منها في بناء مشروعات متطورة والمخ إلى أن هناك مواقع كبيرة مهملت وغير مستغلة بصورة جيدة منها إلى ضرورة تبني المقترحات الشعبية والمبادرات التي تصب في عناصر تطوير وبناء كويت جديدة

وذكر بورسلي أنه يمكن تدشين وتنفيذ عدد من المكونات الرئيسية للواجهة البحرية والطريق الساحلي بمنطقة الصليبخات حيث يمتد من حدود المنطقة الحرة بالشويخ إلى جزيرة (ام النمل)

أكد رئيس لجنة المخطط الهيكلي الرابع والمشاريع عضو المجلس البلدي عبد الوهاب بورسلي، أن الكويت في حاجة كبيرة للنمو في المشاريع الترفيهية والسياحية لفتح المجال أمام تنوع مصادر الدخل والاستفادة من المقومات الطبيعية التي تملكها الكويت مع تحقيق أكبر قدر ممكن من التطور للفرص الطبيعية للدولة

وقال بورسلي في تصريح صحفي أن الكويت تملك واجهة بحرية كبيرة معظمها غير مستغل بالشكل المطلوب مؤكداً على أن تحسين وتنمية قطاع السياحة الداخلية يستدعي توسعة وتنمية وتطوير الشريط الساحلي بما يلبي خطط الحكومة الرامية إلى تحفيز وتشجيع المجتمع الكويتي لتنمية السياحة المحلية وخلق بيئة جديدة من المشاريع السياحية والخدمات الترفيهية وأضاف بورسلي لقد تقدمت بمقترح مطلع الاسبوع الجاري وتم اعتماده تمهيداً لتقديمه للجهات المعنية ومن ثم لرئاسة مجلس الوزراء لمناقشته كاهمية اقتصادية واجتماعية وتنموية تتوافق مع رؤية الكويت الاقتصادية 2035 والتي حددت سبع ركائز مهمة منها اقتصاد متنوع مستدام، ومكانة دولية متميزة

مساهمو «جلوبل» يوافقون على الاندماج مع «كامكو»

صادق مساهمو شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» في اجتماع العمومية غير العادية الذي انعقد أمس الأربعاء، على الاندماج عن طريق الضم مع شركة كامكو للاستثمار.

وقالت «جلوبل» في بيان إن عمومية الشركة وافقت على جميع بنود جدول الأعمال، وأوضحت أن جدول الأعمال يتضمن إلغاء أسهم الخزينة البالغة حوالي 13 مليون سهم.

كما يتضمن جدول أعمال العمومية الموافقة على مشروع عقد الاندماج بطريق الضم الموقع بتاريخ 4 يوليو 2019، بحيث تكون «كامكو» هي الشركة الدامجة و«جلوبل» هي الشركة المندمجة. وكذلك الموافقة على جميع ملاحق الاندماج المزمع بما في ذلك - على الأخص - استشارة مستشار الاستثمار المستقل المتضمنة معدل تبادل الأسهم البالغ نحو 0.755 سهم، وتقدير تقييم أصول الشركتين الصادر عن مقوم الأصول المستقل، بالإضافة إلى توصية مجلس الإدارة بالاندماج مع «كامكو» وحل الشركة ونقل ذمتها المالية لشركة كامكو للاستثمار (الدامجة).

وكان مساهمو كامكو للاستثمار قد اقروا بالموافقة، على عقد مشروع الاندماج عن طريق الضم بين «كامكو» و«جلوبل».

وأعلنت «كامكو» وأخر أغسطس الماضي، عن حصولها على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على طلب إعادة هيكلة رأسمال الشركة، وذلك استكمالاً لعملية الاندماج بطريق الضم بين «كامكو» و«جلوبل».

كما أعلنت الشركة في الوقت ذاته، عن حصول شركتها التابعة «جلوبل» على موافقة الهيئة على تخفيض رأسمالها باستخدام كامل أسهم الخزينة.

اليابان: 18.3 بالمئة تراجع الفائض التجاري مع الكويت في أغسطس



مليار ين ياباني (26ر1 مليار دولار) في هبوط للشهر الثاني على التوالي متاثراً بضعف الصادرات والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وانخفضت الصادرات بنسبة 8.2 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بسبب ضعف شحنات الطلب على معدات أشباه الموصلات إلى الصين والسيارات إلى الولايات المتحدة. وتراجعت الواردات بنسبة 12 بالمئة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. واحتفظت الصين بصدارة قائمة أكبر الشركاء التجاريين لليابان تلتها الولايات المتحدة.

مليارات دولار) متاثراً بتراجع واردات اليابان من المنطقة بنسبة 29.8 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وهبطت شحنات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل 95.1 بالمئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 30.9 بالمئة. وارتفع إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 0.7 بالمئة مدفوعاً بالطلب القوي على السيارات والصلب. وسجل ثالث أكبر اقتصاد في العالم عجزاً تجارياً مع باقي دول العالم في أغسطس بلغ 136.3

مليارات دولار) متاثراً بتراجع واردات اليابان من المنطقة بنسبة 29.8 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وهبطت شحنات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل 95.1 بالمئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 30.9 بالمئة. وارتفع إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 0.7 بالمئة مدفوعاً بالطلب القوي على السيارات والصلب. وسجل ثالث أكبر اقتصاد في العالم عجزاً تجارياً مع باقي دول العالم في أغسطس بلغ 136.3

أظهرت بيانات حكومية في اليابان أمس الأربعاء أن الفائض التجاري مع الكويت انخفض في أغسطس بنسبة 18.3 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 59.7 مليار ين ياباني (552 مليون دولار). وعزت البيانات التي أصدرتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي انخفاض الفائض التجاري مع الكويت للشهر الثالث على التوالي إلى استمرار التباطؤ في مجال الصادرات.

ورغم البيانات الجديدة فإن التقرير أكد أن الكويت حافظت على تسجيل فائض تجاري مع اليابان لمدة 11 عاماً وسبعة أشهر مدفوعة باستمرار تفوق صادراتها على حجم الواردات بهامش كبير.